الجلسة التي عقدت في ١٨/١٠/١٩٩٠، لمناقشة الصيغة النهائية لمشروع القرار، اعترض عدد من رؤساء الوفود على الفقرة التي تضمّنت «الاعراب عن استيائه [المجلس] وادانته لمواقف التسويف والمراوغة التي اتخذتها الحكومة الاميركية، في اثناء مناقشات مجلس الامن [الدولي]، ممّا يؤكد انحياز الموقف الاميركي المكشوف والمشجّع لسياسة القمع والارهاب الاسرائيليين... ومطالبة الحكومة الاميركية بالتوقّف عن هذه الممارسات وانهاء الازدواجية في مواقفها الانتقائية حيال الشرعية الدولية» (**المصدر نفسه**). وكاد ينفرط عقد المجلس، حين طلب رئيس الدورة، وزير خارجية قطر، التصويت على الفقرة، فصوّت لصالح شطبها احدى عشرة دولة وعارضت ذلك عشر دول؛ فانسحبت، اثر ذلك، وفود فلسطين والعراق والاردن واليمن؛ لكن الجلسة علّقت، وبدأت مشاورات الكواليس (**المصدر نفسه**). وتجلّى موقف الرافضين للفقرة آنفة الذكر في مشروع القرار على أساس صداقة الولايات المتحدة الاميركية للعرب، كما قال مندوب سوريا، الذي ذكر في اعتراضه على الفقرة «ان ' الولايات المتحدة [الاميركية] تحوّلت، الآن، الى دولة صديقة للعرب' ؛ وأشاد بموقفها الاخير في مجلس الامن [الدولي] عندما أُثير موضوع مجزرة القدس» (**المصدر نفسه**)؛ في حين اعتبر مندوب مصر «ان توجيه هذا الكلام الى الادارة الاميركية لا يساعد على الافادة منها في الامم المتحدة في المستقبل لعزل اسرائيل، خصوصاً انها لم تستخدم حق ' الفيتو' ضد القرار الاخير الذي أصدره مجلس الامن [الدولي] لادانة مجزرة القدس» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٩٠). لكن مداولات الكواليس أثمرت اجماعاً عربياً حول حادثة الاقصى، وذلك بعد استبدال «ادانة الولايات المتحدة» حسب مشروع القرار الفلسطيني، بـ «استنكار» مواقفها، حسبما صدر في البيان الختامي، الذي جاء فيه «ان مجلس الجامعة... يقرر: ١ ـ ادانة اسرائيل لعدوانها الجديد على المسجد الاقصى... ٢ ـ (أ) تأكيد تمسّك الدول العربية بالحق العربي الفلسطيني الثابت بمدينة القدس، عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة... (ب) تأكيد ان القدس جزء لا يتجزأ من الاراضي الفلسطينية المحتلة... ٣ ـ مطالبة المجتمع الدولي بضرورة تحمّل مسؤولياته الكاملة في ردع العدوان الاسرائيلي المتصاعد... ٤ ـ الاعراب عن استنكار المواقف الاميركية المنحازة لاسرائيل، ومطالبة الولايات المتحدة الاميركية بتطوير مواقفها تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، والعربية، والكفّ عن دعم اسرائيل، ودعوتها للالتزام بالشرعية الدولية، لمنع سياسة القمع والارهاب الاسرائيلي وتطبيق قرار مجلس الامن [الدولي] الرقم ٦٧٢، وتأكيد أهمية تطبيق كافة مبادىء وقرارات الامم المتحدة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٥ ـ تكليف اللجنة الوزارية العربية لدعم الانتفاضة... [بـ]متابعة تنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٦٧٢... على ان تواصل اللجنة تحرّكها... بغية الوصول الى: (أ) ضمان توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني... (ب) السعي لوضع الاراضي المحتلة تحت اشراف دولي مؤقت لحين تحقيق السلام... (ج) فرض العقوبات... على اسرائيل بسبب رفضها الانصياع لقرارات مجلس الامن والشرعية الدولية؛ (د) العمل على عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط...؛ ٦ ـ متابعة تنفيذ قرارات الدعم المالي للانتفاضة الفلسطينية المعتمدة في قرارات القمم العربية... بهدف تعزيز صمود الانتفاضة وتصعيدها» (من نص البيان، **القدس العربي**، لندن، ٢٠ ـ ٢١/١٠/١٩٩٠، ص ٤).

وقد رفضت اسرائيل قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٧٢. وقررت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٠، «عدم التعاون مع بعثة هيئة الامم المتحدة التي عيّنها الامين العام استناداً الى قرار مجلس الامن... واعتبرت... ان قرار مجلس الامن ادانة أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية هو قرار من طرف واحد ومعاد لاسرائيل، ويمسّ سيادتها على القدس» (**الحياة**، ١٥/١٠/١٩٩٠). وصرّح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، تعليقاً على القرار الاسرائيلي، بالقول: «ان مصر تعبّر عن أسفها لموقف اسرائيل برفضها استقبال اللجنة التي ينوي الامين العام للامم المتحدة ايفادها الى المنطقة للتحقيق في الاحداث... التي وقعت في القدس الشريف... [و] تطالب اسرائيل بأن تعيد النظر في موقفها، وان تستجيب للارادة الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٩٠). كما أوضح الرئيس الاميركي،